الأمم المتحدة

A/59/775–S/2005/238

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
12 April 2005
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البند ١٤٨ من جدول الأعمال
التدابير الهادفة إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الستون

رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأسبانيا لدى الأمم المتحدة

شكل مؤتمر القمة الدولي المعني بالديمقراطية، والإرهاب، والأمن الذي انعقد في مدريد من ٨ إلى ١٠ آذار/مارس ، بمبادرة من نادي مدريد ودعم من المؤسسات الأسبانية الرسمية وغيرها من الجهات الخارجية الهامة، محفلا لتخليد ذكرى ضحايا الإرهاب في جميع أنحاء العالم، ومناسبة لمناقشة استراتيجيات التصدي للإرهاب على نحو عملي، والتشجيع على الاستفادة من تبادل الخبرات، ووضع خطة عمل لمكافحة الإرهاب تتضمن مقترحات للمستقبل. ومما زاد من أهمية مؤتمر القمة هذا، العدد الكبير للمشاركين فيه من رؤساء دول ورؤساء حكومات، ووزراء، وكبار مسؤولين في منظمات دولية، وباحثين، وخبراء وممثلين لمؤسسات المجتمع المدني.

ومن نتائج هذا المؤتمر، برنامج العمل القيم الوارد في خطة مدريد التي نرفق بهذه الرسالة نسختين منها بالأسبانية والإنكليزية، المقدم إلى المجتمع الدولي من نادي مدريد، هذه المؤسسة التي يعمل فيها جنبا إلى جنب رؤساء أسبقون لدول و حكومات ديمقراطية، بالتعاون مع مؤسسات وحكومات يجمع بينها هدف إشاعة الديمقراطية.وتمثل هذه الخطة مرجعا كبيرا للتصدي لخطر الإرهاب من منظور عالمي شأنها في ذلك شأن استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الإرهاب، التي كانت موضوع المساهمة الهامة جدا التي ساهمتم بها شخصيا في أعمال مؤتمر القمة.

220405 220405 05-30575 (A)
0530575

وبالرغم من أن خطة مدريد لا تعدو أن تكون سوى وثيقة لا تلزم سوى نادي مدريد مثلما يتضح جليا، فإنها تظل سندا مرجعيا نرجو أن يعود بالفائدة الكبيرة على الدول الأعضاء في المنظمة. وحبذا بالتالي، لو تفضلتم، على سبيل العلم، بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق الأمم المتحدة، في إطار البند ١٤٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوان أنطونيو يانيز بارنيفو

[الأصل: بالاسبانية، والانكليزية]

خطة مدريد

بمناسبة ذكرى هجمات ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤ الإرهابية، وتكريما لضحاياها تكريما يمتد ليشمل جميع ضحايا الإرهاب وضحاياه المحتملين في أي مكان من العالم، وإكبارا لقوة وشجاعة سكان مدريد،

نحن أعضاء نادي مدريد، الرؤساء الأسبقين لدول وحكومات البلدان الديمقراطية، وقد جمعنا حولنا أشخاصا من جميع أنحاء العالم بين قادة سياسيين، وخبراء، ومواطنين.

وقد استمعنا إلى أكثر من صوت. ولمسنا مشاعر الهلع والارتياب المستشرية لدى الكافة بسبب الإرهاب. نعرض فيما يلي المبادئ والتوصيات التي نتبناها بشأن السياسات الواجب إتباعها لمعالجة هذه الشواغل الأساسية.

وإن نداءنا هذا إنما هو دعوة للتحرك نوجهها إلى جميع القادة في العالم أينما كانوا، ونوجهها إلى الحكومات، والمؤسسات، والمجتمع المدني،ووسائط الإعلام والأفراد للأخذ بخطة قوامها العمل الملموس والفعال، وإن نداءنا هذا دعوة إلى أن يتخذ من الديمقراطية سلاحا لدرء خطر الإرهاب العالمي.

مبادئ مدريد

الإرهاب جريمة بحق الإنسانية جمعاء. فهو يستهدف أرواح الأبرياء.ويزرع البغضاء والخوف وبذور الشقاق بين مختلف الأديان والأعراق في جميع أنحاء العالم. والإرهاب من أشد الانتهاكات الجسيمة المخلة بالسلام، والقانون الدولي، والقيم التي تحض على كرامة الإنسان.

والإرهاب إنما هو اعتداء على الديمقراطية، وحقوق الإنسان. وليس ثمة ما يبرر البتة الاعتداء على المدنيين، والعزل بترهيبهم وزهق أرواحهم.

ونحن نشجب بشدة أي عقيدة شعارها العنف. وندين دون تحفظ السبل التي يسلكها الإرهابيون. فرؤيتنا تنطلق من مجموعة من القيم والمبادئ المشتركة بين الجميع، ديدنها حرية الإنسان وكرامته،وحماية المواطنين والتمكين لهم، وبناء الديمقراطية وتوطيدها على جميع المستويات،وإحلال السلام وإقامة العدل.

الحل الشامل

نحن لن نترك دم الضحايا يذهب هباء دون أن تقتص لهم العدالة من الإرهابيين. ولا بد من تمكين قوات الشرطة من جميع الصلاحيات اللازمة مع احترام المبادئ المنوط بها الدفاع عنها. ويجب ألا تحيد تدابير مكافحة الإرهاب عن الاحترام الكامل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وسيادة القانون، ودولة القانون.

وليس ثمة حلول بسيطة. ذلك أن مكافحة الإرهاب تتطلب بالضرورة اللجوء إلى تدابير قسرية. وكلما تتطلب الأمر تدخلا عسكريا، فإنه لا بد من أن تصاحبه في جميع الحالات تدابير تتخذها سلطات إنفاذ القوانين والسلطات القضائية وتصاحبه حلول سياسية، ودبلوماسية، واقتصادية، واجتماعية.

ونحن نناشد جميع الدول أن تمارس حقها في حماية مواطنيها والقيام بواجبها تجاههم. وينبغي للحكومات أن تعمل بصورة فردية وجماعية على التصدي للأعمال الإرهابية ومكافحتها. ويتعين كذلك على المؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني مجابهة العوامل الكامنة التي تزود الإرهابيين بالدعم وتمدهم بالأتباع.

التعاون الدولي

أصبح الإرهاب اليوم خطرا يهدد العالم بأسره. فنحن رأيناه في أماكن تطول قائمة أسمائها حيث أنها لا تقتصر على مدريد، ونيويورك، وواشنطون وإنما تشمل أيضا دار السلام، ونيروبي، وتل أبيب، وبالي، والرياض، والدار البيضاء، وبغداد، وبومباي وبسلان.وينبغي للحكومات ومؤسسات المجتمع المدني أن تشحذ جهودها لتعزيز التزام المجتمع الدولي بمكافحته وتعاونه على ذلك والدخول في حوار بشأنه.

فاكتساب الشرعية الدولية ضرورة تحتمها أسباب أخلاقية وعملية.ومن الأهمية بمكان توخي نهج متعدد الأطراف. ويجب تعزيز المؤسسات الدولية وبخاصة الأمم المتحدة. وعلينا أن نجدد جهودنا بما يجعلها أكثر شفافية وديمقراطية، و أكثر فعالية في مكافحة خطر الإرهاب.

فطرق المسألة من زاوية وطنية ضيقة إنما يأتي بنتائج عكسية، حيث أنه لا بد من أن تتعاون المؤسسات القضائية وأجهزة الشرطة والمخابرات فيما بينها وتتبادل المعلومات التي تتعدى فائدتها الحدود الوطنية.

المواطنون والديمقراطية

إن شوكة الإرهاب لن يكسرها في الأخير سوى نظام قوامه الحرية والديمقراطية. فلا شرعية لنظام أكبر من شرعيته، ولا قدرة لنظام على الاستجابة للمتطلبات السياسية أكبر من قدرته.

والمواطنون هو من يدافع عن الديمقراطية وينهض بها.وعلينا أن ندعم ازدهار الحركات الديمقراطية في صفوفهم أينما وجدوا، ونؤكد من جديد عزمنا، وتضامننا، وإشراكنا للجميع واحترامنا للتعددية الثقافية.

والمواطنون هم فاعلون لا متفرجون. فهم من يجسد المبادئ والقيم الديمقراطية. والمجتمع المدني المتقد نشاطا إنما يقوم بدور استراتيجي كلما تطلب الأمر حماية المجتمعات المحلية، والتصدي للعقائد المتطرفة ومجابهة العنف السياسي.

نداء من أجل التحرك

إن من يعتدي على بلد كمن يعتدي على البلدان جميعا. فالأذى الذي يلحق بنفس بشرية يلحق بالبشرية جمعاء. ولا فرق أبدا بين حالة وأخرى. ونحن نتوجه بندائنا هذا إلى الجميع دون استثناء، وإلى جميع الدول والمنظمات الوطنية والدولية، ونتوجه به إلى جميع المواطنين.

ونحن إذ نضع في الاعتبار نتائج المناقشات التي أجريت بين القادة السياسيين، والخبراء والمواطنين، نعلن أننا انتهينا إلى المجالات والتوصيات التالية التي نرى أنه يجب توسيعها وتنقيحها وتنفيذها في إطار عملية حية ومتواصلة.

توصيات مدريد

لا يجوز لنا بأي حال من الأحوال الوقوف مكتوفي الأيدي بدعوى أن ثمة بيننا خلافات سياسية أو فلسفية على تعريف الإرهاب. ونحن نؤيد الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب التي أعلن عنها الأمين العام للأمم المتحدة في مؤتمر قمة مدريد في ١٠ آذار/مارس. ونوجه في هذا الصدد نداء عاجلا من أجل ما يلي:

- اعتماد تعريف الإرهاب الذي اقترحه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الفريق العامل الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير
- التصديق على الاتفاقات الدولية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها من جانب الدول التي لم تفعل ذلك بعد.

- الانتهاء بأسرع ما يمكن من وضع الاتفاقية العالمية بشأن الإرهاب الدولي

ونحن نعتبر أن سد احتياجات ضحايا الإرهاب لا ينطلق من واعز أخلاقي فحسب، وإنما تمليه أيضا اعتبارات عملية. ولذا، فإننا نوصي بما يلي:

- النظر في إمكانية القيام على الصعيدين الوطني، والدولي بإنشاء مفوضيات سامية لضحايا الإرهاب تدافع عن حقهم في معرفة الحقيقة، وتساهم بذلك في الاقتصاص لهم، وإنصافهم على النحو المناسب، وجبر كامل الأضرار اللاحقة بهم.

التعاون الدولي

الثقة واحترام دولة القانون هو قوام كل تعاون فعال عابر للحدود. والثقة يتم بناؤها من خلال الاشتراك في النظم، والمعاملة بالمثل، والتجربة العملية المكتسبة بالتعاون الفعلي. وللتشجيع على بناء هذه الثقة المتبادلة، نقترح ما يلي:

- إنشاء منتديات دورية للقائمين على إنفاذ القوانين وضباط المخابرات يجوز أن تتحول من منتديات للتشاور الثنائي إلى هيكل رسمي لتعاون متعدد الأطراف
- تعزيز المنظمات الإقليمية بما يكيف سبل مكافحة الإرهاب وفقا للاحتياجات الخاصة بكل واقع محلي ويمكن من الاستفادة من المعارف والشبكات المحلية.
- التنسيق الفعال فيما بين تلك الآليات على المستوى العالمي.

ثم إن التعاون الدولي على مكافحة الإرهاب هو أيضا مسألة تتوقف على الرصيد البشري والمالي. ونحن نوصي في هذا الصدد بما يلي:

- إنشاء آلية دولية تضم دولا، ومنظمات غير حكومية، والقطاع الخاص، تربط الصلة بين الدول المحتاجة إلى الموارد والدول القادرة على مدها بها.
- إنشاء صندوق يساعد الحكومات التي لا تتوفر لها الموارد المالية الكافية، على تنفيذ الالتزامات الواقعة عليها بموجب المقترحات المقدمة من الفريق العامل الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة.

العوامل أو المحاذير الكامنة

إن الإرهاب يتغذى على أجواء التخويف والخوف والبغضاء. وبالرغم من أن السلطات هي التي تقع عليها مسؤولية تأمين الحريات وبخاصة حرية المعتقد، فإن على القادة وبخاصة القادة الدينين ألا يجحفوا في ممارسة تلك الحرية بالتحريض على الكراهية والتعصب أو الحروب الدينية أو تبريرها ونحن نقترح في هذا الصدد ما يلي:

- التشجيع بصورة منهجية على الحوار الثقافي والديني من خلال اللقاءات المحلية، والموائد المستديرة، وبرامج التبادل الدولية.

- قيام سلطات ووسائط الاتصال بصورة مستمرة بإعادة النظر في خطابها لتفادي الوقوع دون وعي في خطأ ترديد خطاب الإرهابيين ومن ثم، خدمة أهدافهم الرامية إلى إشاعة أجواء التخويف، والخوف والبغضاء.

- وضع برامج وطنية ودولية لتقييم مظاهر العنصرية والمواجهات العرقية والتعصب الديني وآثارها على وسائط الإعلام، ومراجعة النصوص المدرسية من حيث تسامحها تجاه الثقافات والأديان الأخرى.

ونحن لا ننكر أن الفقر مصدر مباشر للإرهاب، ولكننا نرى أن من شأن التدابير الاجتماعية والاقتصادية أن تساهم في التخفيف من الاستبعاد وأثر التغييرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة التي تغذي مشاعر الحقد التي غالبا ما يستغلها الإرهابيون.ونحن نوجه في هذا الصدد نداء من أجل ما يلي:

- اعتماد سياسات تجارية وأخرى لتقديم المعونات وللاستثمارات على المدى البعيد تساهم على إشراك الفئات المهمشة وتشجع على تحقيق المشاركة.

- بذل جهود جديدة للحد من التفاوتات الهيكلية في المجتمعات بالقضاء على التمييز ضد فئات محددة.

- وضع برامج تركز على تعليم المرأة وتوفير فرص العمل وتمثيل المبعدين.

- تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

إن الإرهابيين ينتعشون ويجدون مرتعا في المجتمعات التي تدور فيها صرا عات تستعصى عن الحل وتقل فيها آليات المساءلة عن الأخطاء السياسية. ونحن نقترح في هذا الصدد ما يلي:

- اتخاذ مبادرات جديدة للوساطة وإحلال السلام في المجتمعات المتأثرة من الصراعات والانقسامات لأن الديمقراطية والسلام صنوان لا يفترقان.

- مضاعفة الجهود لتشجيع وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والشفافية داخل البلدان وعلى المستوى العالمي. فمن شأن مبادرات مثل مبادرة مجتمع الديمقراطيات أن تساهم في تحقيق كلا الهدفين.

مكافحة الإرهاب

لا بد من أن تتوفر القيم والمبادئ الديمقراطية لتتسنى مكافحة الإرهاب. وأي استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب إنما تتطلب عزل الإرهابيين. ولذا فإن من المجدي معاملة الإرهاب في جميع الحالات باعتباره جريمة قائمة بذاتها يعاقب عليها من خلال نظم قائمة لانفاذ القوانين في كنف الاحترام الكامل لحقوق الإنسان ودولة القانون. ونحن نوصي في هذا الصدد بما يلي:

- اعتماد تدابير فعالة تؤمن في آن معا عدم مرور أي أعمال إرهابية دون عقاب وعدم انتهاك حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب.
- وضع تشريعات بشأن حقوق الإنسان في جميع برامج مكافحته وفي سياسات الحكومات الوطنية والهيئات الدولية.
- صياغة مقترح لإنشاء منصب مقرر خاص يرفع تقاريره إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن تطابق تدابير مكافحة الإرهاب مع التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان وهو المقترح الذي أيده الأمين العام للأمم المتحدة أثناء وجوده في مدريد.
- إدماج وإشراك الأقليات والجماعات المشتتة في حياة جميع مجتمعاتنا.
- التشجيع على إنشاء مؤسسات سياسية ديمقراطية في جميع أنحاء العالم تجسد هذه المبادئ.

وفي مكافحة الإرهاب، لا بد من أن تتقاسم الدول أي معلومات بشأن أي اعتداءات إرهابية محتملة حتى وإن كانت دول غيرها هي المستهدفة بها. ولتسهيل تبادل المعلومات فيما بين الدول، نقترح ما يلي:

- إعادة تقييم قواعد تصنيف المعلومات السرية مما من شأنه أن يساعد على تبادلها بصورة سريعة.
- توضيح شروط تقاسم المعلومات بين الدول إذا ما توفرت.
- الاستعانة بأحدث التكنولوجيات لإنشاء قواعد للبيانات المتعلقة بمكافحة الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وينطبق مبدأ التضامن والتعاون الدولي أيضا على التدابير الدفاعية. ونحن نوصي في هذا الصدد بما يلي:

- إنشاء برامج عابرة للحدود تشارك فيها الحكومات والكيانات الخاصة فيما يشكل شبكة مشتركة لتخزين الأدوية والأمصال، وفيما يشكل أيضا شبكة للتعاون على تقديم الخدمات في حالات الطوارئ تعاونا يخلو من أي ثغرات.

وينبغي أن تكمل هذا التضامن جهود جديدة لتنسيق أدوات التعاون القائمة لمكافحة الإرهاب. ونحن نوصي في هذا الصدد بما يلي:

- الإدارة المتسمة بالكفاءة لأدوات مكافحة الإرهاب الوطنية والدولية ومواءمة تلك الأدوات
- وضع مبادئ توجيهية واضحة بشأن دور القوات المسلحة وعلاقتها بأجهزة الشرطة الوطنية.
- وضع خطط وطنية لتنسيق مسؤوليات مكافحة الإرهاب بما يسمح للوكالات والمنظمات المختصة بأن تساهم عل نحو كامل في هذا الجهد العالمي.

ولا مهرب من خطر الإرهاب إلا بمضاعفة الجهود الرامية إلى الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونحن نوصي في هذا الصدد بما يلي:

- مناشدة مجلس الأمن للأمم المتحدة أن يشرع في التحقيق في أراضي البلدان المشتبه في أنها تدعم الشبكات الإرهابية، والاستعانة، عند الاقتضاء، بالمجموعة الواسعة من التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
- الانتهاء من وضع الاتفاقية الدولية للقضاء على أي أعمال إرهابية نووية وتعزيز وتطوير الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة البيولوجية
- مواصلة ما يبذل للحد من خطر أسلحة الدمار الشامل من جهود عالمية ابتكارية مثل مبادرة الحد من الخطر العالمي والشراكات العالمية.

ومن الضروري أن تقطع على الإرهابيين أي موارد مالية يحتاجونها لشن حملاتهم. ولمكافحة شبكات تمويل الإرهاب، نوصي بما يلي:

- تعزيز وتنسيق تدابير إنفاذ القوانين وحملات التوعية المدنية الرامية إلى الحد من الاتجار غير المشروع بالمخدرات، التي تستخدم عائداتها لتمويل الإرهاب.
- إنشاء مركز دولي لمكافحة تمويل الإرهاب يشجع على إجراء الأبحاث ويدرب ضباط الأمن ويكون مصدرا للتعاون وتبادل المساعدة.
- استحداث أدوات لزيادة شفافية جمع الأموال في القطاع الخاص وقطاع الأعمال الخيرية وذلك من خلال تبادل الممارسات الفضلى.

- توسيع وحدات ''الاستخبارات المالية'' التي تسهل التعاون الفعلي بين الوكالات الحكومية والمؤسسات المالية.

المجتمع المدني

بناء الديمقراطية بوصفها الترياق المضاد للإرهاب والعنف إنما يتطلب أن يحظى بدعم المجتمع الدولي والمواطنين. ونحن نوصي في هذا الصدد بما يلي:

- إنشاء شبكة عالمية من المواطنين تربط بين قادة مؤسسات المجتمع المدني الذين هم أول المكافحين من أجل الديمقراطية لفائدة الجميع والاستعانة بأقصى ما يمكن من التكنولوجيات القائمة على الإنترنت وغيرها من نظم الاتصالات الجديدة
- نظام ''للإنذار المبكر'' يكون جزءا من تلك الشبكة يمنع تصاعد الصراعات المحلية ويتيح في نفس الوقت إمكانية تقدم دعم معنوي ومادي لفئات المجتمع المدني في حالة تعرضهم للقمع.

المضي قدما بخطة مدريد

سيعرض نادي مدريد خطة مدريد على الأمم المتحدة في الاجتماع الوزاري لمجتمع الديمقراطيات في شيلي وعلى غيرها من المؤسسات والحكومات.وسيتصل نادي مدريد بالجامعات والمعاهد البحثية المتخصصة ولجان الحكماء لصياغة مقترحات الأفرقة العاملة وأفرقة المناقشات التابعة لمؤتمر القمة.

ولا بد من أن يظل قائما هذا الحيز الذي فتحه مؤتمر القمة من أجل الحوار وتبادل الأفكار بالاعتماد على عمل الكثيرين من الخبراء و الممارسين، وواضعي السياسات. وتشكل الورقات التي أعدت للمؤتمر أدوات نافذة نضعها في يد كل من يريد التعرف على التحدي الناشئ من الإرهاب، ويبحث له عن حلول فعالة.

ونحن نسكن في سويداء قلوبنا ذكرى ضحايا الإرهاب من جميع أنحاء العالم وضحايا هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ التي استهدفت الولايات المتحدة. ونرى أن ثمة فائدة معنوية وأخرى عملية في احتفالنا بهذه الذكرى في مؤتمر عالمي جديد ينعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل مدريد

نادي مدريد

مدريد، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥